

عقدت جمعيتها العمومية العادية.. وتأجيل العمومية غير العادية ليوم الخميس المقبل

الكندري: «أجوان» أزال المخالفات المتسببة بإيقاف السهم



منصور الكندري مترشحا عمومية شركة أجوان الخليج العقارية (متن غوزال) مشاهدة الفيديو

طارق عرابي

عقدت شركة أجوان الخليج العقارية اجتماع الجمعية العمومية العادية أمس بنسبة حضور 59,7٪، حيث ناقشت العمومية قرار هيئة أسواق المال بإلغاء ادراج اسهم الشركة من بورصة الكويت، والتدابير التي تم اتخاذها لاستيفاء أسباب الإيقاف لإعادة أسهم الشركة للتداول.

وفي هذا السياق، قال عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة أجوان الخليج العقارية منصور الكندري، أن العمومية العادية ناقشت قرار هيئة أسواق المال بإلغاء ادراج اسهم الشركة من بورصة الكويت، ما لم تقم الشركة باتخاذ التدابير اللازمة لاستيفاء أسباب الإيقاف لإعادة أسهم الشركة للتداول خلال مدة 3 أشهر، اعتباراً من صدور قرار مجلس المفوضين بتاريخ 8 يوليو 2021، والذي تم تسلمه من الشركة بتاريخ 11 يوليو 2021 والمتضمن بالآتي:

1 - تزويد الهيئة ببيانات مالية تعكس القيمة العادلة للأصول الواردة فيها، وتصويب الملاحظات والتحفظات الواردة بتقرير مراقب الحسابات على البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020. 2 - معالجة المتطلبات اللازمة استيفاءً نتيجة التفتيش الميداني على الشركة.

تصحيح المخالفات

لفت الكندري إلى أن الشركة قامت بتصحيح وإزالة المخالفات التي أدت إلى قرار الهيئة وقف تداول أسهمها في بورصة الكويت للأوراق المالية، وهو الأمر

الغائب في البيانات المالية عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والفترة المنتهية في 31 مارس 2021، حيث انتهى فيها مكتب الواحة لتدقيق الحسابات إلى أن المعلومات المالية المحلية المكتفة المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2021. وأوضح أنه لم تحدث أي مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية والملاحقات المتعلقة بالشركة، على وجه كان من الممكن أن يؤثر مادياً على المركز المالي للمجموعة أو على نتائج أعمالها، أو أي مخالفات أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات المتعلقة به خلال الفترة المنتهية في 31 مارس 2021 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على المركز المالي للشركة أو مركزها المالي. وأضاف أنه فيما يتعلق بمعالجة المتطلبات اللازمة استيفاءً نتيجة التفتيش

«حماية المنافسة» نظم ندوة لتنمية أداء موظفيها



جانب من الندوة

حرصاً على تنمية أداء الموظفين والمهام بدورهم الوظيفي، نظم جهاز حماية المنافسة ندوة توعوية بعنوان «المنافسة وأجهزة المنافسة» على مدى يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين، حيث حضر في الندوة المستشار طارق الدعيج متحدثاً عن مفهوم المنافسة ودورها لتعزيز وحماية المنافسة من المتغيرات واختلالات الأسواق، موضحاً دور المنافسة بالقانون وما هو المطلوب من الجهات الحكومية وتعاملاتها مع أجهزة المنافسة لمنافسة في بعض الدول منها أستراليا ومصر والكويت.

علي بن سبت: «أوابك» حريصة على تحقيق التكامل بين معاهد التدريب بالدول الأعضاء



جانب من الاجتماع الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي

اختتمت أعمال الاجتماع التنسيقي التاسع لمسؤولي معاهد التدريب النفطية في الدول الأعضاء بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، والذي يعقد للمرة الأولى عبر تقنية الاتصال المرئي يومي 21 و 22 سبتمبر الجاري، بمشاركة 40 من مديري معاهد التدريب النفطية والمختصين في مجال التدريب في الدول الأعضاء بمنظمة «أوابك». وقال الأمين العام لمنظمة أوابك علي بن سبت خلال افتتاح الاجتماع أن «أوابك» حريصة على توثيق وتنمية علاقاتها مع مختلف الهيئات العلمية ومراكز التدريب والأبحاث البترولية العربية، بهدف الإطلاع على أحدث التطورات العلمية والتقنية في مجال الطاقة وإمكانية الاستفادة منها، كما تتعاون المنظمة مع مراكز التدريب والأبحاث والجامعات الدولية ذات الاهتمام بصناعة الطاقة. وأكد بن سبت على أن تبادل الخبرات في مجال التدريب يمثل حجر الزاوية

في صناعة النفط والغاز، مشدداً على حرص المنظمة على المضي قدماً في تحقيق التكامل بين معاهد التدريب في الدول الأعضاء، وبما يحقق الاستفادة المثلى من الإمكانيات المتاحة. وكذلك إتاحة المجال للتعرف على إمكانات وقدرات الدول الأعضاء في المنظمة في مجالات التدريب المختلفة، وتوثيق التعاون والتنسيق بين معاهد ومراكز التدريب النفطية في الدول الأعضاء، وتبادل المربين والمدربين فيما بينهم.

«المتحد» يعلن رابحي سحب «الحصاد الإسلامي» الأسبوعي



قام البنك الأهلي المتحد يوم الأربعاء الموافق 22 سبتمبر، بإجراء السحب الأسبوعي على جوائز الحصاد الإسلامي، حساب السحب على الجوائز الإسلامي الأول بالكويت والذي يقدم ما يزيد عن 750 جائزة سنوياً، وينفرد بالعديد من المميزات، ومنها أنه أسهل وأسرع برنامج ادخار والذي يقدم أكبر قيمة من الجوائز إلى أكبر عدد من الفائزين، فضلاً عن ميزة فتح الحساب عبر الإنترنت بكل سهولة ويسر مع ميزة الإيداع الفوري في الحساب، وأسفر السحب عن حصول 20 فائزاً على 1000 دينار لكل منهم، وهم: معصومة جراح درويش، وحسان عبدالسلام، ومحمد عقيل خان، وسمر محمد طيب، ومحمد إبراهيم العبودي، وفصل حماد الكففي، ومصباح مطلق العازمي، وحمد عبدالله البوس، وجهان علي أحمد، وحنوة علي عباس، وعبدالله منصور الفريح، وسلامة سعد العنزي، وأحمد ملبج الرشدي، وخاتون طاهر الدلال، ونورية أحمد الفهد، ويطاه باهج النومس، وسارفان كومان رام، وميسر محمد الرواس. وتتضمن سحبيات الحصاد العديد من الجوائز، من بينها جائزة بقيمة 100 ألف دينار في كل من عيد الفطر وعيد الأضحي وتبقى الجائزة الربيع سنوية الكبرى بقيمة 250 ألف دينار. أهم ما يطمح إليه العملاء لتحقيق تطلعاتهم.

«وربة» أعلن فائزي سحب «السنبلة» الأسبوعي الـ 33



أكثر فرص للربح جوائز أكثر من مليون دينار سنوياً

أعلن بنك وربة، البنك الأفضل في الخدمات المصرفية لقطاع الشركات والخدمات المصرفية لقطاع الاستثمار في الكويت، أسماء الفائزين بسحبويات السنبلة الأسبوعية، حيث سيستم بنك وربة بإجراء السحبويات لعشرة رابحين أسبوعياً، بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة وموظفي بنك وربة. وبالنسبة للعملاء الذين حالقهم الحظ خلال سحب السنبلة الأسبوعي

المستشار الكويتي
إعادة هيكلة الجهاز الحكومي
د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تطوير إداري وموارد بشرية
Abumishari@yahoo.com

نشرت صحيفة محلية على مدى يومين السبت 18 سبتمبر 2021 والأحد 19 سبتمبر 2021 خبر تفاصيل أضخم عملية إعادة هيكلة حكومية بتاريخ الكويت تبدأ مطلع عام 2022 حتى نهاية 2025 من مصادر مسؤولة حسبما تمت كتابته في الجريدة، ولكن المفروض يصدر تصريح رسمي من الحكومة بهذا الخبر، وذلك لتأكيد أن خطة إعادة هيكلة الحكومة جادة وجاءت بعد سنوات من نشرنا نحن لنفس الموضوع أكثر من مرة، وتضمن نصائح للحكومة قبل البدء فيها حتى تضمن تحقيق أهدافها، ولهذا سننتظر من الحكومة ردّها وتصريحها على ما تم نشره بتفاصيل دقيقة وإذا هناك ما يخالف ما تم نشره أم هذا يعتبر جس نبض الشارع الكويتي أم ماذا. وهناك ملاحظات وآراء ونصائح للحكومة فيها الإيجابية والسلبية، وسأوضح بعضها لعل الحكومة تأخذها في الاعتبار قبل اعتمادها ونشر تصريحها الرسمي بهذا الشأن ومنها على سبيل المثال:

- أولاً - السلبيات:
- استحداث وزارات وهيئات ومؤسسات حكومية جديدة.
- ندم هيئات ومؤسسات ومراكز ومجالس حكومية في وزارة أو كيان حكومي ليست له علاقة بعملها.
- استحداث شركات حكومية تحتاج إلى هيكل تنظيمي وميزانية ذات جدوى اقتصادية.

نشرت صحيفة محلية على مدى يومين السبت 18 سبتمبر 2021 والأحد 19 سبتمبر 2021 خبر تفاصيل أضخم عملية إعادة هيكلة حكومية بتاريخ الكويت تبدأ مطلع عام 2022 حتى نهاية 2025 من مصادر مسؤولة حسبما تمت كتابته في الجريدة، ولكن المفروض يصدر تصريح رسمي من الحكومة بهذا الخبر، وذلك لتأكيد أن خطة إعادة هيكلة الحكومة جادة وجاءت بعد سنوات من نشرنا نحن لنفس الموضوع أكثر من مرة، وتضمن نصائح للحكومة قبل البدء فيها حتى تضمن تحقيق أهدافها، ولهذا سننتظر من الحكومة ردّها وتصريحها على ما تم نشره بتفاصيل دقيقة وإذا هناك ما يخالف ما تم نشره أم هذا يعتبر جس نبض الشارع الكويتي أم ماذا. وهناك ملاحظات وآراء ونصائح للحكومة فيها الإيجابية والسلبية، وسأوضح بعضها لعل الحكومة تأخذها في الاعتبار قبل اعتمادها ونشر تصريحها الرسمي بهذا الشأن ومنها على سبيل المثال:

- أولاً - السلبيات:
- استحداث وزارات وهيئات ومؤسسات حكومية جديدة.
- ندم هيئات ومؤسسات ومراكز ومجالس حكومية في وزارة أو كيان حكومي ليست له علاقة بعملها.
- استحداث شركات حكومية تحتاج إلى هيكل تنظيمي وميزانية ذات جدوى اقتصادية.

مع تراجع ودائع الحكومة بقيمة 583 مليون دينار.. وانخفاض ودائع «الخاص» 421 مليون دينار

«بيتك»: مليار دينار وداائع غادرت القطاع المصرفي خلال عام

شهرية فيما تعد أعلى بنسبة 42,2٪ عن يوليو 2020. بلغت قيمة التراجع السنوي لإجمالي الودائع نحو مليار دينار، مع تراجع وداائع القطاع الحكومي 7,8٪ (583 مليون دينار)، فيما انخفضت وداائع القطاع الخاص بشكل طفيف 1,1٪ (421 مليون دينار) بعدما سجلت معدلات زيادة في الشهور الأخيرة من 2020. وعند المقارنة على أساس شهري في يوليو 2021، انخفض إجمالي الودائع 0,6٪ بنحو 253 مليون دينار بعدما سجلت زيادة شهرية محدودة في يونيو، مع انخفاض طفيف لودائع القطاع الخاص بنسبة 0,8٪ أي 301 مليون دينار، بينما ارتفعت الودائع الحكومية على أساس شهري بنسبة 0,7٪ إلى 6,9 مليارات دينار.

نذكر تقرير «بيتك» أن ودائع القطاع الحكومي في البنوك الكويتية انخفضت إلى 6,9 مليارات دينار في يوليو بنسبة 7,8٪ بعدما تراعت سنوياً 5,5٪ في يونيو، فيما شهدت تحسناً شهرياً طفيفاً بنسبة 0,7٪ أي 48 مليون دينار بنهاية يوليو 2021. ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقاً لأجلها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة 95,7٪ منخفضة عن حصتها في يونيو البالغة 95,9٪، ودون تغير أساس سنوي، بينما تشكل الودائع الحكومية تحت الطلب 4,3٪ في يوليو ولم تشهد حصتها تغيراً عن نفس الشهر 2020.

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك»، إن ودائع القطاع الخاص شهدت بنهاية يوليو الماضي انخفاضاً سنوياً مدفوعاً بانخفاض الودائع لأجل برغم زيادة ملحوظة للودائع الإيداعية وزيادة الودائع تحت الطلب بشكل محدود، في حين ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية، كما تراجعت الودائع الحكومية للشهر الخامس على التوالي. وقد يساهم تواصل انخفاض معدلات العوائد الاستثمارية في توجه بعض الأفراد إلى استثمار مدخراتهم في قنوات بديلة، وهو ما قد يؤدي لأنوار إيجابية وتنشيط بعض القطاعات الاقتصادية التي اجتذبت هذه السيولة، فقد انخفض حجم الودائع بنسبة 2,2٪ على أساس